

السيد والعماد لا يؤثران التسويات

فهل تتشارك الأعلام الصفراء والبرتقالية في الشارع؟

هتاف دهم

لم يحسم محور حزب الله - سورية - إيران الحرب لمصلحته على صعيد المنطقة بجني انتصارات، لكنه لم يهزم أيضاً، وإزاء ذلك، لم يصل هذا المحور بعد إلى مرحلة فرض رئيس للجمهورية في لبنان، وربما لن يصل إلى ذلك، لقد أبلغت الجمهورية الإسلامية الإيرانية كل من يعينه الأمر في الخارج والداخل أنها لن تتدخل في الانتخابات الرئاسية، ودعا الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في خطابه بمناسبة السنوية التاسعة للانتصار على العدو «الإسرائيلي»، عام 2006، إلى لبنته الحل وعدم انتظار المداخلات الخارجية. أعاد السيد تصويبه الخلل الشائع محلياً وهو أنّ الحل في الخارج في حين أنّ الحل في الداخل، وإذا أراد الفريق الآخر أن يكابر ويستمر في رفضه التحاور مع رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال يكون يريد أن تبقى الأزمة إلى ما لا نهاية.

ارتفع سقف دعم الأمين العام لحزب الله للعماد عون إلى سقف غير مسبوق في التعاطي مع أي من حلفائه في شكل مطلق، متجاوزاً مفاعيل عبارته الشهيرة في احتفال النصر في أيلول 2006 إنّ لحلفاء المقاومة، ديناً عليها ليوم الدين لمواقفهم المشرفة بالوقوف معها وإلى جانبها إثر العدوان.

كان السيد نصر الله حاسماً في خطاب وادي الحجير بأنه لن يسمح باستفراء العماد عون أو كسره وهذا يشكل رداً سريعاً على بعض الأصوات في الداخل التي هذت رئيس التغيير والإصلاح وقائد الجيش العماد جان قهوجي. وعطف هذا الدعم على عبارة بالغة الخطورة تستعمل للمرة الأولى منذ اتفاق الطائف الطائفة القائدة، وأنّ عقليته الطائفة القائدة يجب أن تخرج من العقول. وكان السيد يهضم مفاعيل اتفاق الطائف الذي جعل الطائفة السنية هي الطائفة القائدة ومن تيار المستقبل التيار القائد.

أراد السيد، كما تشير مصادر مطلعة لـ«البناء»، أن يقول إنّ المسألة من الآن وصاعداً لم تعد مسألة تعيينات عسكرية وأمنية أو مقاربة لأية عمل في مجلس الوزراء، بل باتت مسألة نظام إما يقوم على الشراكة وإما إعادة النظر في كل شيء.

ريح العماد عون أكثر مما كان هو بذاته متوقفاً، أسهم السيد نصر الله في التجميع أنه لن يتركه وحده في الشارع، وقد يأتي يوم تفرغ فيه الأعلام الصفراء إلى جانب الأعلام البرتقالية، وهذا مرتبط بطبيعة التحديات التي سيواجهها الجنرال وكيفية التعاطي معه، فإذا كان الفريق الآخر يريد أن يحلّ حركة الجنرال إلى مراوحة في مازق أو صرخة في واد، فإنّ الفصاحلة لن تسمح بإيصال المسار إلى هنا وستؤازر الرابطة بشكل مختلف. ويرى المرصوف أنّ خطاب المواقف الدستورية والقيادية، هذه مقاربة المتعلقة بالشان الداخلي حسم انتصار التيار الوطني الحر في مواجهة تيار المستقبل بعد أن جعل العماد عون

مراً إلزامياً لكل قرار وطني كبيراً كان أو صغيراً. وهذا ما لم يكن رئيس التغيير والإصلاح نفسه ينتظره، ولم يكن تيار المستقبل يتوقعه، وشكل مفاجأة لبعض أفرقاء 8 آذار، على رغم أنّ أوساط مطلعة رأت أنّ العقدة ليست عند الحلفاء، فالخلافات التكتيكية قابلة للتجاوز وعندما تحين لحظة الحقيقة لن يقف هؤلاء إلا في صف العماد عون.

الزم السيد نفسه وجزرال الرابطة في المصير نفسه في السراء والضراء، وبما أنّ التيار الأزرق لا يملك القدرة على هزيمة العماد عون وحزب الله مجتمعين سيكون الجنرال حقيق المرحلة الأولى من مرحلة الانتصار على عملية عزله، ويبقى أمامه المرحلة الثانية وهي حسم المواجهة لمصلحته وهذا يتطلب فعلاً مزيجاً من فريق 8 آذار مجتمعاً من جهة ومن جماعة 14 آذار لتقبل الواقع من جهة أخرى. بيد أنّ الوقت لم يحن بعد عند تيار المستقبل الذي تبلغ من السيادة، بحسب أوساط سياسية، إبعاد الملف السياسي عن أي حوار داخلي وإبقائه في «ثلاجة انتظار» لمعالجة الوضع اليمني ومعرفة اتجاه الحل في سورية.

ويؤكد وزير العمل السابق سليم جريصاتي لـ«البناء» أنّ السيد نصر الله هو قدر جميل للبنان، وأنّ كلامه الأخير بالإحاطة بالوضع اللبناني من جوانبه كافة يدل مرة أخرى أنّ سيد المقاومة عبر ويعبر إلى الدولة في كل حين، بينما يتخلف أهل السلطة أنفسهم عن الحفاظ على أدنى مقومات الدولة، فهو يدعو إلى الحوار والوحدة الوطنية والفريق الأكرعي يبعثر روافد القوة وينقض على الشراكة الوطنية التي هي عنوان الطائف العريض، فيمدّد لاكتريته المستسلطة عنوة وتكزراً، ويمنع على الشعب حق التعبير عن رأيه وهو صاحب السيادة ومصير كل السلطات، ويستأثر بالقرار الإجماعي، إلى حدّ أنه يرضى بأن يحتلّ وزير صلاحيات مجلس الوزراء كما حددها دستور ما بعد الطائف، فيلتم على الأقلية في معرض ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء حال خلو سدة الرئاسة. لذلك ليس عجباً أن يكزّر السيد نصر الله ما يقوله عن العماد ميشال عون وما يبديه من موقف متكزّر بالتأييد الكامل لانقضاء الجنرال على إنكار الحقوق الوطنية الديمقراطية والدستورية للمكون المسيحي، وهذه هي حال المكون الشيعي المقاوم المحاصر في السياسة اللبنانية والمستهدف باللحم الحي في الميدان وبالإتهامات الزائفة خارج ولاية القضاء اللبناني.

لقد تلقف جنرال الرابطة، بحسب جريصاتي كلام السيد وجدانياً، فاضفى عليه طابعاً أخلاقياً بامتياز سمو كل أطياف آخر، وبالتالي الطابع المصلحي كما أضفى عليه أيضاً طابعاً وطنياً جامعاً ينطوي من أنّ من حق كل مكون أن يشارك في مفاصل الحكم وسلطات الدولة وفقاً للحجم التمثيلي بحيث يعقد اللواء للممثل الاقوى لكل مكون في تبوّء المواقف الدستورية والقيادية، هذه مقاربة يستقيم معها النظام والحكم في لبنان لأنها ترسي، وفق جريصاتي، قواعد الصيغة اللبنانية الحقيقية، فلا يهيم



جريصاتي: عون تلقف كلام السيد نصر الله وجدانياً وأضفى عليه طابعاً وطنياً جامعاً

وتشعبت سلبياتها في الوطن الهزيل إلا أنّ التشاورية الحقيقية كما يقول جريصاتي تحد من أضرارها، فينجو لبنان حتى يستقرّ على دولة مدنية قوية يطمئن فيها كل مكون على مصيره حاضراً ومستقبلاً، فتذوب المكونات وتنصهر في الوطن في ظل دولة عادلة، تلك العدالة التي أصّر السيد نصر الله أن تكون سمة الدولة رهاً كي نخرج من أزمتنا الخائفة ونلتف معاً كتفاً إلى كتف شعبنا وجيشنا ومقاومة، سياجاً حامياً لوطننا على أبواب الحلول الإقليمية والدولية الكبرى.

واحدة وهدفنا واحد وهو إنقاذ لبنان من براثن الإرهاب وعدو لبنان والأمة والتبعية والاسترمان للإملاءات الإقليمية على أنواعها. قالها السيد وقالها العماد، نحن لا نؤثر عبارة التسويات بل ننعتمد كلمة (الحلول) وكل حل يبدأ بإعادة التشاورية الوطنية إلى وضعها الطبيعي بمفهوم وثيقة الوفاق الوطني بدءاً من مجلس النواب مروراً بالحكومة وانتهاء برئاسة الجمهورية، فنرسى معاً بعد طول مخاض سلام الشجعان والأقوياء في وطن الأرز. صحيح أنّ المرحلة الانتقالية والطوائفية قد طالوت

مكون من مكونات الوطن أو يفرض عليه ممثلون في مختلف السلطات الدستورية والمواقف القيادية لا يأتمنهم الممثل الأقوى لهذا المكون، فيتمّ إنتاجهم في كتف مكونات أخرى تتوسلهم للقضاء على التشاورية ولضرب ميثاق العيش المشترك. يلتفت وزير التغيير والإصلاح السابق، إلى «أنّ كلام السيد نصر الله على ما قال العماد عون هو كلام رجال الرجال الذي يكفي أن يتفوه به هؤلاء كي تتصدق بالتزامات والتحالفات والتغامات، حالنا مع السيد نصر الله حال

هل ينقلب التيار الوطني الحر على المؤسسات؟



حزب التيار الوطني الحر كل أساليب التعاطي السياسي مع المكونات الطائفية في لبنان، ولم تؤدّ إلى النتيجة المرجوة. خاض حواراً مع تيار المستقبل، انقضّ رئيسه سعد الحريري سريعاً عليه، عندما وصل إلى الاستحقاق الرئاسي، فالعرب السعودي للحريري رفض بلغة لا ليس فيها وصول رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، وعزل الحريري تعيين قائد فوج المغاور المعبد شامل روكز قائداً للجيش بسبب صلة القرابة التي تربطه بالجنرال، باعتباره أنّ وصول روكز إلى البرزة يشكل انتصاراً للرابطة.

لم تنفع زعامة عون المسيحية الأولى وترؤسه ثاني أكبر كتلة نيابية في المجلس في وصوله إلى بعيداً والأخذ برأيه في تعيين قائد للجيش، فهناك شبه إجماع طائفي على رفض الرئيس الأقوى، وعلى الاستئثار بصلاحيات رئيس الجمهورية، وانتزاع حقوق المسيحيين التي نصّ عليها الدستور بتأييد على العيش المشترك والشراكة الوطنية. فهل ينفع وجود العماد عون في الخط الذي ربح الحرب في الشرق الأوسط؟ يؤكد أمين سرّ تكتل التغيير والإصلاح النائب إبراهيم كنعان لـ«البناء» أنّ الجنرال عون لا يعول ولم يعول يوماً على متغيرات خارجية في الملف الرئاسي، ولا نزال كتيار وطني على موقفنا أن تكون المناخات الداخلية هي الدافع الأول والأخير للوصول إلى انتخاب رئيس بحسب الموصفات الدستورية والميثاقية التي نعتبرها دائماً، وإذا ساهم المناخ الإقليمي في ذلك، فزيادة الخير خير.

دفع تيار المستقبل التيار البرتقالي إلى الطرف، فلو أراد العماد عون اعتماد البراغمية الحيوانية وكان واقع على كل شيء، وأمام ذلك، يؤكد كنعان أنّ «الوطني الحر» لم يضع سقفاً زمنياً لحركته، فهو مرتبط بتحقيق المطالب، ويتعاطى السلطة والفريق السياسي الذي امتحن خلال 25 عاماً ضرب الحقوق الوطنية والدستورية والميثاقية للمسيحيين. ليس تحرك العوين موسيماً أو عابراً، فنحن نحدد الزمان ونختار المكان والأسلوب والهدف من كل ذلك التعاطي معنا كشريك ولن نتراجع قبل تحقيق مطالبنا».

كان التمديد لقائد الجيش برأي النائب المتنتي آخر نقاط الكوب الممتمل بالمخالفات والتجاوزات التي بدأت بمنع إقرار قانون الانتخاب الذي يحقق صحة التمثيل، والتمديد للمجلس النيابي، فحزب المجلس الدستوري وتعطيله، إلى ضرب التمثيل على المستوى الرئاسي وتمثيل التيار الوطني الحر على المستوى المسيحي والوطني في المسار الذي سلكته الحكومة في الكثير من الملفات التي نادينا بها، فكل هذه الانتهاكات تستهدف الديمقراطية وتداول السلطة واحكام الدستور والميثاق في هذه الدول منذ 25 عاماً.

يدرك القاضي والداني ما يعمله تيار العماد عون في المجلس النيابي، فهو لديه 27 نائباً في البرلمان، 16 منهم من الموارثة. لا يريد أحد من الفريق الآخر أن يعترف، كما يقول كنعان، بهذا التمثيل السياسي في النظام، لا يريدون ووثيقة الوفاق الوطني، لا يريدون استطلاعا للرأي أو انتخابات مباشرة من الشعب، كل هذا ماذا يعني؟ يعني أنهم يضربون عرض الحائط الديمقراطية وتطبيق الدستور والميثاقية، وهذا الأمر هو الذي دفعنا إلى النزول للشارع من أجل احترام المعايير الديمقراطية، فاستطاع الرأي الذي طرحناه وقبل به الجميع بداية، تحول فجأة إلى جريمة بحق النظام السياسي والطائفي، فقط لأنّ النتائج أظهرت أنّ العماد عون هو الأقوى مسيحياً.

حق العماد عون أن يطالب كونه يتزأر أكبر كتلة نيابية ويشارك في الحكومة بأعلى رتبة في تسمية قائد الجيش، فالرأي الأول يجب أن يكون له بحسب كنعان، الذي يشير إلى اقتراحات كثيرة طرحت لإيجاد حل لأزمة التعيينات من رفع سن التقاعد للضباط، إلى ترقية الضباط إلى رتبة لواء وفقاً لاقتراح يقضي بترقية نواب رئيس الأركان وقادة المؤسسات العسكرية العسكرية إلى رتبة لواء بالإضافة إلى أعضاء المجلس العسكري، لكن «مرتا مرثا مشغولة بأمور كثيرة والمطلوب واحد»، وهو احترام الدستور وقانون الدفاع الذي يحدد سن التقاعد الذي لم يعدل.

إنّ الاقتراح رفع سن التقاعد للضباط طرح بحسب كنعان من قبل وزير الدفاع سمير مقلد منذ نحو عام، ونحن كنا راضين له واليوم يعاد طرحه بعد أن أدخل لبنان في هذا المازق لإيجاد مخرج، صحيح أننا لسنا معارضين في المطلق لأي طرح ولكن لدينا ملاحظات عدة، ما يهتما هو الحفاظ على المؤسسة العسكرية وعلى الهرمية الموجودة فيها وعلى سن التقاعد لا أكثر ولا أقل، ضمن هذا الإطار نحن مستعدون للنقاش، لكن هذا لا يعني أننا طالينا بذلك، هناك من يريد من الفريق الآخر أن يستدرجنا إلى مواقف مخطط لها مسبقاً من قبله بطرحه بعض الأفكار، ثم يرفضه لها، ويسأل لماذا التجاوزات التي تحصل بتأييد وتبرير قائد الجيش؟ هل هذا يفيد المؤسسة العسكرية أو احترام القانون وتداول السلطات؟ فإذا كانت أكبر كتلة مسيحية في لبنان لا تكلمة إلى التعيينات التي وتخص الطائفة المسيحية، فلنم الكلمة إذا؟ فهم يريدون أن يعينوا قائد الجيش وأن يأتوا بالنواب المسيحيين وبرئيس للجمهورية، فهل هذه الشراكة وهل هكذا تطبق الديمقراطية؟ ليست العلاقة بين التيار الوطني الحر وحركة أمل أفضل من العلاقة مع تيار المستقبل على رغم أنها حليفة الحزب الأصفر الحليف الاستراتيجي

كنعان: أسعى إلى حل توفيقى داخل التيار بعلم الجنرال وتشجيعه ولا يمكن أحداً أن يحرق روكز

من قبل تيار المستقبل. يدعم حزب الله الرابطة في تحركها، ويذهب معها إلى النهاية، يؤيد مواقف وزيرى التيار جبران باسيل والياس بوصعب في الحكومة، ويجري اتصالات ومشاورات ويوظف علاقته بتاجاع دعم العماد عون، هذا ما يؤكد أمين سر التكتل، لكنه يشير إلى «أنّ أسلوب حلفائنا يختلف عن أسلوبنا، فدمونا في تحركاتنا المحقة وفي الموقف السياسي، والجنرال لم يطلب من أيّ من الحلفاء النزول معنا بغض النظر عن التنسيق والتشاور، نحن ممنونين بما نقوم به ولا نستكمل هذه التحركات وهذا المسار سواء شارك اللبنانيون معنا أو لا».

تأخذ «القوات اللبنانية» بدورها كما يعلن كنعان موقفاً جيداً من مطالبة العماد عون بحقوق المسيحيين، ويغفّر من إشارة رئيس جهاز الاتصال والإعلام في «القوات» ملحم رياشي، «إننا لن نترك من يدافع عن حقوق المسيحيين وحيداً على رغم الاختلاف في أسلوب الدفاع عن هذه الحقوق»، ويلفت النائب العوني إلى «أنّ أسلوب حلفائنا يتخلف عن أسلوبنا، فدمونا الحقد التي تراكت على مدى 30 عاماً، فكل اختلاف اليوم لن يتحول إلى خلاف وكل اللقاء سيبني عليه. ويشدّد على «أنّ التيار الوطني يلتقي مع «القوات» على ضرورة تغيير قانون الانتخاب، وعلى موصفات الرئيس القوي للجمهورية وتشريع الضرورة واستعادة الجنسية، لكننا نختلف على التمديد وعلى القانون الأرثوذكسي والصراع الدائر في المنطقة والنظرة إلى سورية ومن المقاومة. يرى عراب إعلان النيات أنّ هذا المولود الجديد من الممكن أن ينمو ويكبر وأنّ تشعب منه أمور كثيرة تصبّ في مصلحة اللبنانيين.

في موازاة كل ذلك، تتواصل داخل أروقة مكاتب البرتقاليين التي تشهد حركة نشطة، التحضيرات لإنتخابات رئاسة التيار الوطني الحر التي ستجري في 20 من أيلول المقبل. يحاول البعض أن يستهدف الجنرال عون من خلال هذه الانتخابات الداخلية مستغلاً الصراع الدائر بين صهره الوزير جبران باسيل من جهة والنائب آلان عون من جهة أخرى. وفي انتظار أن

التيار البرتقالي. التباين كما يرى كنعان واضح في العلاقة بين رئيس مجلس النواب نبيه بري والجنرال عون. لا يلتقي الرجلان على التمديد ولا على تشريع الضرورة. تحلف رؤية الرئيس بري لأمور عن رؤية عون، وأداء عين التبتية الذي يراعي ظروف سياسية معينة، لا نلتقي عليه، نحن نرى الأمور من منظور آخر، فالرئيس بري اعتبر أنّ بإمكانه وضع جدول أعمال الجلسة التشريعية، بينما وجهة نظرنا تقول بضرورة أن يتفاهم معنا على جدول الأعمال في هذا الطرف الاستثنائي في ظل الفراغ الرئاسي وتشعب الأمور.

تصرّ الرابطة على أنّ المجلس النيابي غير شرعي، لكنه تقوّن من قبل المجلس الدستوري، ولا يزال النواب العونيون، بحسب رئيس لجنة المال والموازنة، ينجّون إلى ساحة النجمة يمارسون عملهم ضمن الأطر الموجودة كلعان وغير ذلك، ويرى كنعان أنّ المجلس بعدم عودته إلى الشعب وعدم تجديد ولايته لم يكسب شرعية شعبية، ورجل قانون كالمؤسس بري لا يستطيع أن يقول عكس ذلك، وبالطبع هو يوافقنا الرأي.

ويضيف كنعان نحن ضدّ قرار قوننة المجلس النيابي، لكن لا يمكن لنا إلا أن نحترم المؤسسات، وعندما نبدأ بعدم احترام المؤسسات التي نخالفها نكون قد بدأنا بالانقلاب، ونحن لم نصل بعد إلى الانقلاب على النظام في لبنان، والسؤال عن إمكانية الوصول إلى الانقلاب افتراضي، حركتنا كما يقول النائب المتنتي هي للمطالبة باحترام القانون والمؤسسات الدستورية، نحن سنذهب إلى أعلى سلطة في المطالبة بحقنا، لكننا لا نزال في الإطار الدستوري الذي يبيّن النظام ولا نخل بالأمن.

يرى التيار الوطني الحر في صدد العمل على عقد مؤتمر تأسيسي، ولا ليس أصلاً أنّ هناك اتجاهاً لذلك، فكل ما في الأمر، يقول كنعان، إنّ الفريق الآخر يستخدم المؤتمر التأسيسي فزاعة، فكلماً أراد هذا الفريق أن يحد من حركتنا وحريتنا في التعبير بطل علينا بنغمة المؤتمر التأسيسي، فنحن لا نطالب إلا بتطبيق الدستور ونضغط بتاجاع احترام الدستور